مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 28، العدد 7: 2020.
Journal of University of Babylon for Humanities, Vol.(28), No.(7): 2020.

اللسانيات الاقتصادية ومنزلتها في التخطيط اللغوي: مَثَلٌ من تعريب التعليم

وليد العناتي
أستاذ اللسانيات التطبيقية/عميد كلية العلوم التربوية والآداب (الأنروا)/عمان_ الأردن
anati_waleed@hotmail.com

معلومات البحث
تاريخ الاستلام : 2020 /7/13
تاريخ قبول النشر:16 /8/ 2020
تاريخ النشر: 2020 /11/3

المستخلص

يقصد هذا البحث إلى التعريف باللسانيات الاقتصادية من حيث هي فرع لساني حديث يعتني بدراسة الجوانب الاقتصادية للغة واستعمالاتها من ناحية، ويسعى إلى بيان منزلة اللسانيات الاقتصادية في التخطيط اللغوي ورسم السياسات اللغوية وإنجازها من حيث هي عامل حاسم في رسم السياسات اللغوية وإنفاذها.

ويتخذ البحث من تعريب التعليم مثالاً لبيان أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات اللغوية السيادية مُبينا عن أثر التعريب في اقتصادات البلدان العربية من ناحية، وأثرها في بناء مجتمع المعرفة العربي المنشود.

ويستوي بناء البحث في مبحثين:

الأول: المقدِّمات الكُلِّيَّة. وهو يستنفد مفهوم اللسانيات الاقتصادية، وقضاياها، ومجتمع المعرفة.

والثاني: يتناول منزلة اللسانيات الاقتصادية في دعم رؤى التخطيط اللغوي وإنفاذها على الوجه المؤمَّل من الجدوى والمنفعة متخذاً من جدوى تعريب التعليم اقتصاديًا ومعرفيًا مثالاً ينبئ بأثر كبير لتعريب التعليم في بناء الاقتصادات العربية، وحل كثير من مشاكلها الاقتصادية العالقة.

الكلمات الدالة: اللسانيات الاقتصادية، التخطيط اللغوي، السياسة اللغوية، تعريب التعليم.

Economic Linguistics and its Place in Language Planning: The Arabization of Education as an Example.

Waleed Al Anati
Dean of the Faculty of Educational Sciences and Arts/UNRWA
Amman/ Jordan

Abstract:

This research aims to introduce economic linguistics in terms of being a modern linguistic branch that studies the economic aspects of language and its uses. The study seeks to demonstrate the status of economic linguistics in linguistic planning, drawing up language policies and achieving them with relation to how linguistic planning is a decisive factor in formulating and implementing language policies. The research picks up the Arabization of education as an example to demonstrate the importance of the economic feasibility study in making sovereign linguistic decisions, indicating the impact and the importance of Arabization on the economies of Arab countries, as well as their role in building the desired Arab societal knowledge.

The research is divided into two parts: The first part is the general introductions dealing with important issues pertaining to economic linguistics and Arabization, illuminating the role of Arabization in developing the Arab world. The second part deals with the status of economic linguistics in supporting the visions of linguistic planning and implementing them in a hopefully feasible and beneficial manner, taking the economic and cognitive feasibility of Arabizing education as an example that predicts the great impact of the Arabization of education in building Arab economies, and solving many of their pending economic problems.

Key words: Economic Linguistics, Language Planning, language policy. Arabization of Education

by University of Babylon is licensed under a Journal of University of Babylon for Humanities (JUBH)
Creative Commons Attribution 4.0 International License

المبحث الأول: مُقدِّمات كُلِّيَّة

لعلّ الحديث عن اللغة من منظور اقتصادي يكون موضوعًا جديدًا[1]؛ ذلك أن الاقتصاد غالبًا ما يتعلق بالمنتجات المادية والأدوات..إلخ. ولكنّ أحدثت التحولاتِ الاقتصاديةَ والاجتماعيةَ التي شهدها العالم على تباعد الزمن تحولاتٍ كبيرة في قضايا اللغة ومواقف الناس منها؛ وبدا لكثير من العلماء والمفكرين أن اللغة رهينة بالمحيط الاجتماعي الذي تعيش فيه بل متأثرة بأحداث في أقاصي الدنيا.

ولعل أبرز الأمثلة على ذلك اختراع الحاسوب؛ إذ إن ولادة الحاسوب في عالم ناطق بالإنجليزية جعل الإنجليزية تتربع على قمة اللغات العالمية وجعلها اللغة الأكثر تداولاً واستعمالاً وتعلمًا. وكانت نهاية الحرب الباردة إيذانًا بأفول نجم اللغة الروسية وتواريها وانزوائها في روسيا.

ثم كانت أحداث الحادي عشر من أيلول نقطة تحول في تاريخ العربية في أمريكا والعالم الغربي، وتبع ذلك رغباتٌ ماليزية وتركية طامحة لدخول الأسواق العربية وتمتين العلاقات الدبلوماسية من بوابة اللغة العربية.

وأما في عصر الكورونا فإن ثمة تساؤلات كبيرة تثار عن قدرة العِلم الأمريكي على إيجاد خلاص للعالم ولاسيما بعد الصدمة التي أصابت العالم أمام هذه الجائحة. وقد كثر تداول عبارة "العالم قبل كورونا ليس العالم بعدها". ولعل التنافس المحموم بين علماء الصين وألمانيا وفرنسا وروسيا والولايات المتحدة يخلق أوضاعًا معرفية جديدة تتعلق بعلوم الطب والبيولوجيا، ولعل هذا يُحدِثُ أحوالاً لغوية جديدة غير متوقعة.

ولعل ازدهار التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد مدعومين بحوسبة اللغات يسهمان في إعادة رسم الخريطة اللغوية العالمية من جديد.

ولا شك في أن عصر اقتصاد المعرفة قد أعاد للغة هيبتها؛ فلم تعد المجتمعات محتاجة إلى منتجات المعرفة الجاهزة وإنما أصبحت بحاجة إلى المعرفة بصورتها المجردة لتكيفها كيف شاءت وتعيد تطويعها والإنتاج منها على وفق حاجاتها ومقتضيات مجتمعاتها. لقد فتح اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة سؤال اللغة على مصراعيه!

وفي هذه البيئة الاقتصادية الاجتماعية وجدت اللسانيات لنفسها مَدخلاً مهمًّا يدرس علاقة اللغة بالاقتصاد ووجوه التعالق بينهما:

- كيف تسهم اللغة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟
- كيف تُصْبِحُ اللغة مصدرًا للدخل القومي؟
- كيف يمكن الاستثمار في منتجات اللغة؟
- كيف تسهم الأوضاع اللغوية في دعم ميزانيات الدولة أو إرهاقها؟
- .....إلخ.

ثم كان التخطيط اللغوي الذي أظهر أدوات اللسانيات الاقتصادية؛ فهو يستعين بالأنظار الاقتصادية لإنجاز رؤاه وحلوله للأوضاع اللغوية القائمة ورسم سياسات لغوية ذات جدوى اقتصادية تعود على الدول والمجتمعات بفوائد اقتصادية كالتوفير في النفقات وزيادة الدخل القومي، وخلق فرص عمل محلية، والحدّ من البطالة ولاسيما بين فئات المتعلمين.

ليس ثمة خلاف على أن اللغة الأم هي اللغة الوحيدة المؤهَّلة لبناء مجتمع المعرفة الوطني؛ لأنها لغة الشعب وحاملة فكره وثقافته ومنجزاته، وهي الوعاء الحاوي ركام خبرات الشعب ومنجزاته الفكرية والتقنية.

وتأسيسًا على ذلك كلِّه تظل اللغة العربية المنطلق الرئيس لبناء مجتمع المعرفة العربي الذي يستقبل المعرفة بالعربية، وينشرها ويخزنها ويوظفها ويعيد إنتاجها باللغة العربية؛ فتستحيل المعرفة بالعربية إلى مَكْنَزٍ يحفظ جميع منجزات الأمة بلغتها ترجع إليه متى شاءت وكيف شاءت، من دون وسيط أجنبي، ومن دون تكلفة إضافية تقتضيها الترجمة وحقوق الملكية الفكرية وسواها من مطالب اقتصاد المعرفة.

ولا شك في أن اعتماد مجتمع المعرفة بأدواته وتقنياته على اللغة العربية سيسهم إسهامًا كبيرًا في توليد المعرفة وإنتاجها؛ فالعمل في مصنع أو شركة أو مؤسسة إنما هو نوع من التفاوض الاجتماعي حول معانٍ معينة يرغب هؤلاء العاملون في إنشائها في محيط العمل؛ وهذا المعنى المَروم الذي يمثل وظيفة اجتماعية إنما تحفظه مفرداتُ اللغة العربية وتراكيبها. ومعلومٌ أن التفاوض بلغة مشتركة أيسر من التفاوض بلغة مجهولة لا يعرفها العاملون في المصنع أو الشركة..... ولا شك في انتهاء إنتاج هذه المعاني المشتركة إلى تأسيس ثقافة مِهْنيَّةٍ مشتركة تصير أعرافًا تواصليةً مهنية خاصة في ذلك المجال وباللغة العربية.

ولنا أن نتخيل صورة مفارِقةً لهذه الصورة: عمال وفنيون يعملون في مصنع يشرف عليه مهندسون أجانب لا يتقنون العربية ولا يفقهون منها شيئًا؛ كيف يمكن أن ينعكس ذلك على إنتاج المعنى المشترك وما يترتب عليه من تكاليف ونفقات إضافية؟ ولست أقصد هنا نفقات المهندس الأجنبي وفريقه وإنما أقصد الوقت والجهد المهدور نتيجة عدم التفاهم بين المهندس والعاملين في المصنع، أضف إلى ذلك ما قد يترتب على عدم التفاهم من أخطاء فنية قد تكون مميتة أو كارثية من الناحية الاقتصادية. وماذا يحدث عندما يجهل هؤلاء العمال والمهنيون قراءة تعليمات التشغيل والصيانة والتحكم بالآلات عندما تكون بغير العربية؟

ويظلُّ صدى الأسئلة الجوهرية والمصيرية يملأ الأفق العربي المترامي:

- **لماذا لم يسهم التعليم العربيّ في التنمية الاقتصادية؟**
- **هل يمكن أن تسهم اللغة الأجنبية في التنمية المستدامة؟**

لقد انتهت كثير من الشركات العابرة للحدود إلى حقيقتين لغويتين متصلتين بالتجارة والتسويق[2]:

أما **الأولى** فهي ضرورة تأهيل الموظفين لغويًا لتمكينهم من التواصل بلغات البلدان التي يرغبون في التوسع فيها؛ فمثلاً لابد من إعداد موظَّفين قادرين على التحدُّث بلغات بلدان آسيا التي تمثِّل مراكز إنتاجٍ أساسية للشركات الكبرى كبنغلادش وسيرلانكا وفيتنام..إلخ.

وأما **الثانية** فمترتبة على الأولى؛ ذلك أنه من الأيسر والأرخص تعليم عدد محدود من الموظفين الأجانب بدلاً من تعليم أعداد كبيرة جدا من العمالة الرخيصة في البلدان المصنِّعة لغةً أجنبية؛ ولاسيما أن كثيرًا من هؤلاء العمال أميون لا يعرفون القراءة والكتابة.

وغاية القصد مما تقدَّم أن الشركات عابرة الحدود بدأت تُقَدِّرُ منزلة اللغات الوطنية في تسيير عجلة الإنتاج وتطويره؛ فالعمال يتواصلون بلغتهم الأم، وهم ينتجون معانيَ جديدة ويبنونها ويستدخلونها بلغتهم الأم، ومن ثَمَّ فإنهم يُنتجون باللغة الأم لا بلغة الشركة أو المسؤولين.

فإذا كانت الشركات الأجنبية قد أدركت ذلك فإنه أحرى بالحكومات الوطنية التنبه لأهمية اللغة الوطنية في الإنتاج وتسيير عجلة الاقتصاد المحلي. **وهكذا يكون ثمة مدخل للتخطيط اللغوي تَرْصُدُ فيه اللسانياتُ الاقتصادية أثر اللغة الوطنية في اقتصاد السوق المحلي من منظور الجدوى الاقتصادية.** وإذا كان كثير من الساسة والاقتصاديون يروجون للغة الإنجليزية بوصفها لغة الاقتصاد الدولي فإنه حريٌّ بهم تذكُّر **أن الأصل في الاقتصاد هو الاقتصاد المحلي الداخلي والتجارة الداخلية التي لا يمكن أن تتحرك وتنتج بلغة لا يفهمها المواطنون.** ولا شك في أن هذا المنظور يَصْدُق كثيرًا على البلدان العربية؛ فالاقتصاد المحلي يتحرك

بالعربية بل إن شطرًا كبيرًا من الاقتصاد العربي الخارجي يجري بالعربية؛ إذ غالبًا ما يجري بين الدول العربية المجاورة.

وهكذا تظهر جليّة منزلة اللغة العربية في الاقتصادات العربية الداخلية والاقتصادات العربية المجاورة؛ فهي لغة التداول التجاري في كافة أشكاله إنتاجًا وبيعًا وشراءً وتسويقًا وترويجًا؛ وبناء على هذا فإنه ينبغي أن يكون للعربية منزلة سنيَّة في أي تفكير اقتصادي عربي محلي أو إقليمي عربيّ.

المبحث الثاني:اللسانيات الاقتصادية ومنزلتها في التخطيط اللغوي

اللسانيات التطبيقية والاقتصاد

قد حصَّلت اللسانيات قدرًا وافرًا من الاحترام والتقدير في كثير من الدوائر العلمية والمعرفية ومؤسسات المجتمع المدني؛ وإنما كان ذلك بفضيلة ما قدَّمته اللسانيات التطبيقية من حلول ناجعة لكثير من المشكلات والقضايا اللغوية العالقة، وما يترتب عليها من نتائجَ سياسيةٍ واجتماعية وثقافية وعسكرية أحياناً.

وإذا كانت اللسانيات قد نجحت في تَخلُّل العلوم الإنسانية والمعرفية والطبيعية والطبية فإنها ظلَّت متوجِّسة من دخول بعض الحقول المعرفية، ولكن اختلاف قيم العصر ومعطياته المتنوعة فرضت على اللسانيين أن يخوضوا غمار هذه المجالات والحقول، ومنها الاقتصاد وعلومه المختلفة.

لقد انتهت العولمة إلى ما يشبه السوق اللغوية التي تتداول أسهمًا تجارية كل اليوم؛ فيبيع الناس ويشترون كلٌّ بقدر حاجتهم وحاجة مجتمعهم المحلي، وحاجة المجتمع العالمي. وصار مفهوم السوق اللغوية أمرًا مألوفًا ومتعارفًا عليه في الدراسات الأكاديمية الموثوقة. وترتب على ذلك كله تراوح منازل اللغات على وفق حاجة المجتمع العالمي إليها؛ فيقبل الناس عليها أو يعرضون عنها لظروف مستجدة. وهكذا تجد أسهم العربية في تركيا وماليزيا وكوريا الجنوبية في ارتفاع مستمر.

ويمكن القول: إن التداخل بين اللسانيات وعلوم الاقتصاد ما يزال في بداياته، ويكاد يكون محصورًا في مجالات محدودة وضيقة؛ وبناء على ذلك فإننا نستعمل مصطلح **اللسانيات الاقتصادية** تجوُّزًا وتفاؤلاً بهذه الحقل اللساني الجديد.

وتقوم اللسانيات الاقتصادية على استثمار المفاهيم والمبادئ الاقتصادية المتعارفة في مقاربة القضايا اللغوية ودراستها كأنما هي قضايا اقتصادية خالصة؛ وبذلك فإن اللسانيات الاقتصادية دراسة خارجية للغة تعتني بطبيعة علاقة اللغة بالاقتصاد وما يترتب على هذه العلاقة من نتائج ترسم سياساتٍ لغوية وتخطط للغة وقضاياها المتنوعة على المستوى الفردي والمستوى الجمعيّ المؤسسي.

من مبادئ اللسانيات الاقتصادية:

تقترض اللسانيات الاقتصادية مبادئ ومفاهيم عامة من علوم الاقتصاد، ومنها:

1- **السلع.** وهي المواد التي يتبادلها الناس لتسيير شؤون حياتهم اليومية. ولكن هذا المفهوم التقليدي تجاوز المأكول والمشروب والعلاجي إلى الأفكار والآراء والنظريات وما يترتب عليها من منتجات وتقنيات ولاسيما في عصر المعرفة؛ إذ غَدَتِ المعرفة سلعة تباع وتشترى، وصار إنتاج الأفكار الركيزةَ الأساسية التي تقوم عليها المجتمعات، وأصبحت الدول المنتجة للمعرفة تعتمد اعتمادًا كبيرًا على بيع هذه المعرفة مادةً خامًا أو بشكل منتجات تقنية وآلات. أما في اللسانيات الاقتصادية فقد سُلِّعت اللغة وصارت منتجًا يستهلكه الناس لتسيير شؤون حياتهم أفرادًا ودولاً، وغدت بضاعةً تُصَدَّر وتُستَهْلَكُ وتُستَثمر، وقبل ذلك

بكثير كان للغة ومنتجاتها وتعليمها وقضاياها بنود محفوظة في ميزانيات الدول ونفقاتها وبنود دخلها القومي عندما تُدَرَّس لغةً أجنبيةً.

2- **الجدوى الاقتصادية:** ويُقصد بها الفوائد الاقتصادية المادية التي يجنيها الشخص أو الدولة من مشروع ما؛ وهي تقوم على حساب ما يمكن أن يربحه المشروع في سنوات معينة. وبناء على نتائج دراسة الجدوى تُتَّخذُ قراراتٌ اقتصاديةٌ مهمةٌ. ومقاربة "الجدوى الاقتصادية" في الشأن اللغوي تتفاوت قوةً وضعفًا؛ على أنها أظهر ما تكون في الدول النامية التي تتلبَّث عند اختيار لغة أجنبية ليتعلمها أبناؤها، واضعة نصب عينيها أن هذه اللغة ستكون وقود عجلة التنمية المستقبلية، والباب العريض للتحديث والتقدم. وكذا القول في عدد من الدول المتقدمة كماليزيا واليابان وكوريا وتركيا؛ فإن اتخاذها العربية لغة ذات أولوية إنما تُحَرِّكها دوافعُ اقتصادية خالصة تتمثل في دخول الأسواق العربية من أوسع أبوابها وأيسرها: اللغة العربية.

3- **التكلفة والعائد:** وهما أساس الجدوى الاقتصادية لأي مشروع؛ فكم تكلفة مشروع ما؟ وكم العائد (الربح المتوقع) في مدة زمنية معينة؟ وكم يحتاج المستثمر من الزمن لاستعادة رأس ماله والبدء بجني الأرباح؟ وسؤال التكلفة والعائد في اللغة مفاده: ما تكلفة تبني اللغة س؟ وما جدواها الاقتصادية المستقبلية؟ وما تكلفة ترجمة المصادر العلمية الأساسية مقارنةً بالاعتماد الطويل الأجل على المصادر الأجنبية وما يتصل بها من التدريب والتأهيل بلغة تلك المصادر؟

4- **العرض والطلب:** وهما مصطلحان متشارطان ومتعالقان تعالقًا ظاهرًا، وهما عاملان أساسيان في الحركة التجارية وتثمين الأسعار وتحديدها. وقد شاع تشارطهما في العلاقة العكسية المعروفة: إذا قلَّ العرض زاد الطلب، وترتب على ذلك ارتفاع الثمن، والعكس صحيح.

وَيَتَعَلَّقُ العرض والطلب في اللسانيات الاقتصادية بمنزلة اللغة في المجتمع الدولي واقترانها بمتغيرات اجتماعية وسياسية واقتصادية معينة؛ فقد شهد الطلب على اللغة العربية ارتفاعًا هائلاً في الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول لأسباب متعددة، وكذا القول في فرنسا وعدد من دول أوروبا بعد أحداث العنف المتتالية في باريس وغيرها، واستقبال أوروبا لكثير من اللاجئين العرب. لقد صارت اللغة العربية في عدد من دول أوروبا مطلبًا مُهِمًّا لتفهُّم حاجات المهاجرين ومتطلباتهم، كما غدت ضرورة في سبيل دمجهم في المجتمعات الجديدة. ولا شك في أن تمكُّن هؤلاء من العربية واقتدارهم عليها سيكون له تبعات اقتصادية مستقبلية مهمة للدول التي احتضنتهم؛ إذ ستكون العربية مَدْخلاً استثماريًا مُهمًّا للتغلغل في الأسواق العربية ولاسيما بعد الإعمار!

ويتحدَّث كثير من المحللين والمفكرين عن تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي والعلم العالمي، ويرى بعضهم أنها فترة بداية نمو للصين واقتصادها ولغتها؛ فهل سنشهد ثورة في الطلب على اللغة الصينية بعد عام 2020؟

5- **الترويج:** ويُقصد به الإجراءات والتدابير العملية للإعلان عن المُنْتَجِ أو الفكرة بوسائل الإعلام والإعلان وقنواتهما المتنوعة، وأهمها؛ الصحافة، والتلفزة، ووسائل التواصل الاجتماعي الشابكية كما هو شائع الآن.

ولا شك في أن ترويج المُنتجات أيسر وأقوى من ترويج الأفكار النظرية الخالصة، وهذا يقتضي أن يَتَّبِعَ المُروجون استراتيجيات الخطاب المناسبة من نواحٍ متعددة؛ فلا بد أن تراعي حملات الترويج أَفْهام المخاطبين على اختلاف فئاتهم وتوجهاتهم وأفكارهم، وألا تقتصر على فئة معينة؛ أكانت نخبة أم عامة.

ومن مطالب ذلك أن تنطلق حملات ترويج الفكرة من معطيات البيئة المُخَاطَبَةِ وأعرافها وثقافتها وبلفظ آخر من وجدانها وعقلها الجمعي. ثم إنها ينبغي أن تتبع خطابًا معاصرًا يواكب مقتضيات العصر ومعطياته.

وكل ما تقدم ينبغي أن يستند إلى أسس حجاجية متينة تقتدر على ولوج قلوب المخاطَبين وعقولهم بيسر وقناعة؛ **فما هي صورة الترويج لتعريب التعليم في العالم العربي؟ وكيف يمكن أن ننتج خطابًا مُحْكَمًا مُقْنِعًا يسهل نفاذه إلى العقل والقلب معاً؛ ومنهما إلى الجيبِ والمِحْفَظَةِ أو ميزانية الدولة ودخلها؟**

6- **الاستثمار:** كيفية توظيف الأموال وتنميتها وزيادتها؛ وإنما يكون ذلك في مشروعات اقتصادية واجتماعية وزراعية متنوعة. وغاية القصد منها تنمية الأموال وزيادتها.

إن الاستثمار في اللغة يمثِّل أولوية عظمى لدى الدول الناطقة باللغات المنتشرة (الإنجليزية والفرنسية تعيينًا). ولعل أظهر وجوه الاستثمار في اللغة وأقدمها بيع اللغة بوصفها سلعة تقود صاحبها إلى التقدم والرقي والوضع الاقتصادي المريح. ولكن ثمة مظاهر جديدة بدأت تظهر في سوق العمل العالمي والاتجاه نحو تعليم اللغات التي تمثل بلدانها أسواقًا رائجة أو محتملة للشركات والمصانع مستقبلاً؛ فبدأت كثير من الشركات والمؤسسات تخصص برامج تدريبية في الإعداد اللغوي لموظفيها في لغات متنوعة كالعربية والتركية والصينية واليابانية.... انتظارًا لدخول هذه الأسواق والاستثمار فيها وبلغة أهلها. وبات مفهوم **الكفاية المتعددة** واحدًا من أهم المفاهيم المستحدثة في حقل تعليم اللغات الأجنبية؛ ذلك أن العالم يتجه إلى مجتمعات ثنائية اللغة أو أكثر، وفي هذا العالم يتفوق أصحاب الكفاية المتعددة ومعرفة عدد من اللغات على أحاديي اللغة.

الركائز الاقتصادية لخطاب تعريب التعليم

ليس الحديث في أمر تعريب التعليم أمرًا جديدًا؛ إذ هو حاضر في النقاشات اللسانية والثقافية والسياسية العربية منذ أزْيَدَ من نصف قرن. والغالب على مجمل خطاب تعريب التعليم أنه ينطلق من معطيات اجتماعية وثقافية مفادها أن العربية لغة المجتمع وثقافته وحضارته الممتدة. وقد تجاوز بعض المفكرين والباحثين هذا الخطاب إلى خطاب أكاديمي خلاصته أن تعريب التعليم أجدى وأنفع على مستوى التحصيل الأكاديمي ومن ثَمَّ المعرفة الأكاديمية التي يحصِّلها الطلبة العرب.

ويتصل بالخطاب الأكاديمي خطاب المنفعة ومفاده ضرورة تعريب التعليم بوصفه المدخل الرئيسي لدخول عصر المعرفة وبناء مجتمعات عارفة. واتصل بخطاب "**تعريب التعليم مدخلًا إلى مجتمع المعرفة**"[3] ظلالٌ من الجوانب الاقتصادية للتعريب؛ على أنه لم يكن ثمة خطاب مستقل متكامل ينطلق من رؤى اقتصادية خالصة وراسخة في تعريب التعليم وجَدواه الاقتصادية المستقبلية.

وأحسب أن مقاربة تعريب التعليم مقاربة لسانية اقتصادية ينبغي أن تنطلق من خطاب متماسك مكين ينطلق من أسس متنوعة ومتكاملة. ومن أهم منطلقات الخطاب اللساني الاقتصادي في تعريب التعليم:

1- الجدوى الاقتصادية:

ومفادها المقارنة، ولو مقارنة سريعة، بين جدوى التعليم باللغة العربية من ناحية والتعليم باللغات الأجنبية من ناحية أخرى؛ على أن تستنفد هذه المقارنة التكلفة العامة والعوائد الاقتصادية المادية المباشرة على دخل الدولة ومصروفاتها، إضافة إلى العوائد المادية غير المباشرة المتصلة بنفقات التدريب والتأهيل، والمواد التعليمية المرافقة، والوقت المهدور...إلخ.

2- **التعريب حلٌّ لمشكلات اقتصادية متنوعة في المجتمع**

ويتصل هذا المنطَلَق اتصالاً مباشرًا بحساب الجدوى الاقتصادية؛ لأنه ينبغي حساب مجمل النفقات التي تُدْفَعُ لمورِّدي المعرفة (الكتب، والمعاجم، والتقنيات، والمدربين...) بوصفها فرصَ عملٍ كبيرةً يمكن نقلها من المجتمعات المصدِّرة للمعرفة إلى المجتمعات العربية حين تستعمل اللغة العربية؛ وبإيجاز شديد: انعكاس أثر تعريب التعليم في استحداث عدد كبير جدًا من الوظائف للشباب العربي الجامعي العاطل عن العمل، إضافة إلى الشباب العربي المحترف والموهوب في كثير من الأعمال التي لا تتطلب تعليمًا عاليًا وإنما تعتمد على العمالة المحترفة، ونضيف إلى ذلك فئات أخرى من الوظائف المُساندِة. إنه لمن المؤكَّد أن تعريب التعليم، كما سيأتي، سيكون الوقود الذي يحرِّك عجلة المجتمع العربي نحو التنمية والحد من البطالة واختلاق ملايين فرص العمل في قطاعات حيوية في المجتمع العربي.

3- **تصدير اللغة العربية:**

ويتصل تصدير العربية لغةً ومعرفةً بالمنطلق الثاني اتصالاً وثيقًا؛ لأن ثمة فرصًا كبيرةً للغة العربية لدخول أسواق عالمية متعددة تسعى دولها إلى التقارب مع العالم العربي والإسلامي. ويتمثل ذلك في الإقبال الهائل على تعلم اللغة العربية لأغراض اقتصادية متنوعة في دول إسلامية وعالمية ذات شأن أهمها تركيا وماليزيا وكوريا الجنوبية وتايوان والصين.

فإذا تهيأ للعربية زاد معرفي متنوع ولاسيما في المصطلحات التقنية العامة والمتخصصة صار هذا مصدرَ جذبٍ كبيرًا للشركات الأجنبية لتعلم العربية ومن ثمَّ استعمالها في ترويج منتجاتها وإصدار نسخ عربية من أدلة الاستخدام بدلاً من لغة وسيطة كالإنجليزية. وذلك كله يحمل للمجتمعات العربية وفرًا كبيرًا من حيث فرص عمل كثيرة لمدرسي اللغة العربية والناطقين بالعربية في أنحاء العالم كله.

ومن ناحية أخرى فإن نشر دراسات الباحثين العرب باللغة الإنجليزية في مجلات عالمية من شأنه الإضرار الكبير بالعلم العربي ومن ثمَّ اقتصاد اللغة العربية؛ لأن البحوث والدراسات التي تُنْشَرُ بالإنجليزية تصبح جزءًا من تراث اللغة الإنجليزية ومنتجها المعرفي، وتصبح المجلاتُ الناشرة وقواعدُ البيانات العلمية مالكةً لحقوق هذه البحوث والدراسات، فتعيد بيعها للعالم العربي بأثمان مرتفعة! وبهذا فإن اللغة العربية والعلم العربي يخسران مرتين: مرة عندما وفرنا معلوماتٍ ونتائج بحثية مهمة، ولاسيما عندما يتعلق الأمر بقضايا المجتمع العربي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية...إلخ، للآخرين باللغة الإنجليزية ومن دون مقابل، وثانيةً عندما نعاود شراء هذا المنتج المنشور بغير العربية!

4- **المساواة الاجتماعية والاقتصادية**

صحيح أن المساواة الاجتماعية موضوع اجتماعي بامتياز؛ ولكنه لا يمكن الفصل بين المجتمع والعوامل الاقتصادية المتحكمة فيه أو التي تُسَيِّرُه. وأحسب أن تعريب التعليم سيخلق جوًا من تكافؤ فرص العمل وفرص الترقي الاجتماعي؛ لأن اللغة الأجنبية والتعليم بها يمثل امتيازًا طبقيًا ونخبويًا يرتبط بوضع اقتصادي متفوق يتيح لأصحابه مِن ثمَّ احتكار المناصب السياسية والاجتماعية والاقتصادية القيادية في المجتمع. فإذا كان تعريبُ التعليمِ صار الجميع على مسافة واحدة، نسبيًا، من فرص العمل المتاحة وفرص الرقي الاجتماعي التي يقدمها المجتمع الواحد بلغة واحدة هي اللغة الأم للجميع: العربية.

5- **خلق هوية مشتركة**؛ تضبطها لغة مشتركة تؤدي إلى استقرار المجتمع بدلا من أن ينقسم المجتمع إلى؛ طبقة مُلاَّك اللغة الأجنبية ومستهلكيها ومروجيها من ناحية، وطبقة مُلاّك اللغة الأم ومتداوليها.

6- **تعريب التعليم سبيل إلى الحدّ من نزيف العقول العربية وهجرتها؛** لوجود عوامل طرد وإبعاد للعقل العربي من المجتمع المعرفي والعلمي العربي. ومن أهم هذه العوامل التحيُّز والانكفاء، ومنبع هذا التحيز ناشئ من رسم صورة نمطية متخيلة للمتخرجين في الجامعات الأمريكية والبريطانية مفادها أن هؤلاء هم الأكفأ والأعلم. ويترتب على هذه الصورة النمطية الواهمة أن كثيرًا من العلماء العرب المتخرجين في جامعات لا تُدرِّسُ بالإنجليزية يواجهون إقصاءً وتحيُّزًا وإبعادًا مقصودًا مفاده أن الإنجليزية هي لغة العلم، وأن الجامعات التي تُدرِّسُ بالإنجليزية هي وحدها التي تمتلك المعرفة؛ لأنها تمتلك الإنجليزية، ويترتب على ذلك شعور هؤلاء بالإحباط واليأس ومن ثمَّ مغادرة البلاد العربية إلى المجتمعات التي درسوا فيها، فيعود كثيرون إلى ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وتركيا واليابان.....إلخ، ولو كان التعليم بالعربية لوجد هؤلاء العلماء فرصهم في الإسهام في بناء مجتمعاتهم وخدمتها انطلاقًا من مصادر معرفية متنوعة تمتلكها بلدان متنوعة وتحفظ معرفتها بلغاتها لا بالإنجليزية.

7- **تعريب التعليم الأساس المتين لخلق تكتل معلوماتي معرفي عربيّ يوظِّف المعرفة وينتجها بلغة مشتركة هي اللغة العربية؛** لأنّ خلق مثل هذا التكتل المعلوماتي العربي سيكون له آثار متنوعة تشمل جميع جوانب الحياة، وأهمها الجانب الاقتصادي من حيث توفير فرص العمل وتداول المعرفة وتدويرها في العالم العربي وبتكاليف أقل وبقدرة أعلى على الإنتاج والاستثمار.

8- **اللغة العربية أداة التنمية المستدامة؛** فاللغة العربية هي اللغة المشتركة التي يمارس بها أبناء الوطن العربي أعمالهم ووظائفهم يوميًا. ويسهم هؤلاء المواطنون في إنجاز خطط بلدانهم وتنمية مجتمعاتهم باللغة العربية انطلاقًا من التواصل مع أبناء مجتمعهم كلٌّ في حقل اختصاصه: الطبيب والمهندس والمزارع والمدرِّس. إن توظيف العربية في هذه المجالات الحيوية يسهم في تبليغ المعلومات والمعارف بأيسر السبل ودون هدر؛ ما ينتهي إلى تنمية اجتماعية وصحية واقتصادية.

9- **اللغة العربية أداة إنتاج؛** ويقصد بذلك أن توثيق المعرفة وتخزينها باللغة العربية وبناء محتوى معرفي ثريّ سيتيح للعلماء والفنيين تمثُّل هذه المعارف العربية وتقليبها على وجوهها ومحاولة استثمارها والإفادة منها في التطوير والابتكار؛ وبذلك فإن كل ما يمكن أن ينتجه هؤلاء العلماء والمهندسون والفنيون من أفكار وما يترتب عليها من ابتكارات وتطويرات إنما هي منتجات للعلم العربي وباللغة العربية الخالصة، وبذلك تكون اللغة العربية أداةً مهمةً وصالحةً للإنتاج العلمي والتقني، وما يتبع ذلك من إجراءات التصنيع والتشغيل والتداول.

10- **استثمار العمق الإسلامي للغة العربية؛** لأن هذا العمق يوفر وقودًا دائمًا يغذي الاقتصادات العربية وينميها ماديًا ودبلوماسيًا بتعميق الروابط المشتركة؛ فالدول الإسلامية لا يمكن لها أن تستغني عن تعليم اللغة العربية والعلوم الشرعية باللغة العربية ذاتها؛ فانظر ما يوفره هذا العمق من فرص عمل في العالم العربي!

11- **استثمار الحرف العربي الذي تستعمله كثير من الدول في أبجديتها.** ويمكن الاستثمار في العربية من جوانب متعددة أهمها الجانب التقني؛ ذلك أن تطويع الحاسوب للحرف العربي يسهم إلى حد كبير في معالجة مشكلات اللغات التي تُكْتَبُ بالحرف العربي، ومن ثَمَّ فإن برامج معالجة اللغة العربية وتقنياتها قد تكون صالحة جدا للتطبيق على تلك اللغات؛ وبذا يكون هذا وجهًا من وجوه الاستثمار المادي المباشر والاستثمار المعنوي الرمزي المتمثل في تقوية أواصر التفاهم والتعاون؛ بل لعل هذا التشابه في الأبجديتين يكون حافزًا قويًا على تعلم العربية؛ كأنما يتعلَمون لغتين معا!

12-بيان متكامل في وجوه الاستثمار المتنوعة

لعل هذا المُنْطَلَقَ يكون جوهر خطاب الترويج؛ لأن الكلام العائم لا يُقْنِعُ، فإن قدَّمنا للأكاديميين والمستثمرين وأصحاب الشركات وأصحاب الرأي والقرار جردًا تفصيليًا بوجوه الاستثمار في اللغة العربية وعوائدها الاقتصادية كان ذلك أدعى إلى القبول وأقرب إلى الإقناع والاستمالة.

ومن وجوه الاستثمار المهمة جدا في عصرنا هذا: إنتاج البرامج الحاسوبية المتنوعة التي تدعم اللغة العربية بتكلفة أقل من نظيرتها الإنجليزية، وتعليم العربية لغة أجنبية، وإنتاج البرامج التعليمية المتلفزة، وتدريب الإعلاميين لغويًا وفنيًّا، والتحرير اللغوي، والكتابة الفنية للأطفال والمؤسسات المتنوعة، والترجمة، والترجمة الآلية.....إلخ.

اللسانيات الاقتصادية ومنزلتها من اللسانيات التطبيقية

يتفاوت اللسانيون في تعريفهم اللسانياتِ التطبيقيةَ وفي مجالها وتطبيقاتها، ولكن النظر في هذه التعريفات والبيانات يظهر اتفاقًا صريحًا أو ضمنيًا بينهم على أن اللسانيات التطبيقية:

1- تطبيق عمليّ لأفكارٍ نظريةٍ مستقاةٍ من مصادرَ معرفيةٍ متنوعة أهمها: اللسانيات النظرية، واللسانيات الاجتماعية، واللسانيات النفسية، وعلوم التربية؛ فهي تُحَوِّل الفكرة النظرية إلى تطبيق صريح ونافع.

2- علم بينيّ متعدد الاختصاصات يستقي مناهجَه ونظرياتِه وتدابيرَه التطبيقيةَ من مصادرَ معرفيةٍ متنوعةٍ ومتعددةٍ.

3- علم يقصد إلى حل مشكلة قائمة أو التحول من وضع إلى وضع آخرَ أفضل في مجالات متنوعة: فتعليم اللغة الأجنبية يقصد إلى حل مشكلة العجز عن التعامل باللغة الهدف، والتخطيط اللغوي يقصد إلى الحد من أخطار المشكلات اللغوية التي يغلب أنْ تتحول إلى مشكلات سياسية أو اجتماعية مُزْمِنَة تُقَلْقِلُ سَكينة مُجْتَمعها!!

إن مركزية منطلق "**حل المشكلات**"* لم تغب عن بال اللسانيين والمشتغلين بتطبيقات اللسانيات؛ فقد تساءل ديفِد كريستال منذ وقت مبكر: " ما غرض تطبيق المبادئ والإجراءات المتنوعة للسانيات؟ إن الإجابة المباشرة عن هذا السؤال هي: للمساعدة في حل مشكلة معينة"[4]، ومثله فعل "مكارثي" حين أفاض في بيان مركزية حل المشكلات في اللسانيات التطبيقية؛ إذ رأى أن اللسانيات التطبيقية تسهم في حل عدد كبير من المشكلات اللغوية، ومن هذه المشكلات[5]:

1- أن المتخصص في معالجة مشكلات النطق يحتاج -على سبيل المثال- إلى دراسة الأسباب التي أدت إلى فشل طفل في الرابعة من عمره في تنمية مهارات لغوية طبيعية كطفل في سِنّه.

2- أن معلم اللغة الإنجليزية -بوصفها لغة أجنبية- قد يلاحظ أن الدارسين الذين يشتركون في اللغة الأم ذاتها يرتكبون الأخطاء اللغوية نفسها على الدوام، بينما لا يرتكب هذه الأخطاءَ دارسون آخرون تختلف لغتهم الأم عن هؤلاء.

3- وتضم هذه القائمة كذلك محرر الإعلانات الذي يبحث عن الاستخدام الأمثل والأكثر فعالية للغة لاستهداف من سيقومون بشراء منتجات معينة.

4- أن الموظفين المدنيين قد يكلفون بتوحيد الاستعمال اللغوي في بلدهم، أو تحديد السمات الرئيسة لسياسة التخطيط اللغوي التي ستؤثر في ملايين الناس.

ويمضي مكارثي في تعداد خمسة عشر مجالاً تقصد اللسانيات التطبيقية إلى حل مشكلاتها والتغلب عليها والتخفيف من آثارها، وهو في تعداده هذا كأنما يقدِّم لنا تعريفًا شاملاً للسانيات التطبيقية، وأنها مجال أوسع من أن يُحْصَر في حقل تعليم اللغة الثانية أو الأم، وكأنما يقدِّم لنا في الوقت نفسه مَسْرَدًا بمجالات اللسانيات التطبيقية.

ولما كان الاقتصاد يحتل منزلة كبرى في سياسات الدول وخططها الاستراتيجية متعددة الاتجاهات لزم أن تتدخل اللسانيات الاقتصادية في بناء الخطط الاستراتيجية ذات الطابع اللغوي وما يترتب عليها من قرارات تتصل بميزانية الدولة مباشرة أو ميزانيتها المستقبلية المنظورة من حيث التخطيط الاستراتيجي التنموي بعيد المدى؛ ولكن هذه المنزلة تظل منشودةً غيرَ مُتَحَقِّقَةٍ في عالم الواقع والشهادة.

من أسئلة اللسانيات الاقتصادية التطبيقية:

تطرح اللسانيات الاقتصادية التطبيقية أسئلة اقتصادية كثيرة يترتب على الإجابة عنها اتخاذ قرارات محددة أغلبها قرارات سيادية تمسُّ جوهر قيام الدول وأساس استمرارها. ومن هذه الأسئلة:

- **في مجال تعليم اللغة الأجنبية:**

1- ما الجدوى الاقتصادية التي ستحصِّلها الدولة من اتخاذ اللغة س أو ص لغةً أجنبيةً أولى لتعليمها في المدارس والجامعات المحلية؟

2- ما الآثار الاقتصادية المحتملة لاتخاذ اللغة س لغةً أساسية في تعليم العلوم والمعارف المختلفة؟

3- ما تكاليف اتخاذ اللغة س لغةً أجنبية أولى في البلاد من حيث: إعداد الكتب، واستقدام المدرسين الأصلاء، وتدريب المعلمين، وإنتاج المواد التعليمية؟

4- ما المساهمة والمنح التي يمكن للدولة الناطقة باللغة س تقديمها لتعليم لغتها في بلاد معينة: الكتب التعليمية، والدورات التدريبية، والتوجيه التربوي؟

- **في مجال إنتاج البرمجيات باللغة العربية:**

1- أيهما أوفر: شراء برمجيات باللغة الإنجليزية أم إنتاج برمجيات باللغة العربية؟

2- ما الجدوى الاقتصادية لإنتاج برمجيات باللغة العربية بدلاً من شراء برمجيات باللغة الإنجليزية؟

3- ما الآثار الاقتصادية المتوقعة لتطويع الحاسوب للغة العربية في الدوائر الرسمية والتعليمية المختلفة؟ وكيف ستدعم اللغةُ العربية الإنتاجَ المحليَّ بالاعتماد على الحواسيب وبرمجياتها؟

4- كيف تُسهم برمجيات اللغة العربية في دعم الاقتصاد المحلي وزيادة الناتج القومي العام والناتج الفردي؟

5- ما هي فرص الاستثمار في البرمجيات التعليمية والخدمية المختلفة باللغة العربية؟

- **في مجال التنمية البشرية:**

1- كيف تسهم اللغة الوطنية في توطين المعرفة ونشرها وإعادة إنتاجها؟ وما أثر ذلك في تخفيض نفقات استيراد منتجات المعرفة باللغات الأخرى؟

2- كيف تسهم اللغة العربية في تأهيل الكوادر البشرية محليًا ودوليًا وتمكينهم من رفع مستوى معيشتهم ودخلهم ومستواهم الصحي؟

3- ما أثر استخدام اللغة العربية في بناء مفاهيم مِهْنِيَّة مشتركة بين العاملين في القطاعات المختلفة؟ وكيف يُسْهِم إنتاج " معنى مشترك" في زيادة الإنتاج؟

4- ما مدى الوفر المادي والمعنوي (الجهد والوقت) الذي تحققه الدورات التدريبية باللغة العربية بدل اللغة الأجنبية؟

5- ما مدى توظيف البحوث العلمية والتقنية المنجزة باللغة العربية في بناء مجتمع المعرفة العربيّ؟

- **في مجال التعليم الإلكتروني:**

1- ما التكاليف المتوقعة لإنتاج برمجيات التعليم الإلكتروني؟

2- ما الوفر الذي يمكن أن يوفِّره التعليم الإلكتروني وبرمجياته مقارنة بالتعليم الاعتيادي؟

3- كيف يسهم التعليم الذاتي الإلكتروني في تنمية مهارات الطلبة والمتدربين؟ وما أثر ذلك في توفير نفقات التعليم الرسمي؟

ويُسلّم ذلك كلُّه إلى سؤال عريض مفاده: ما تأثير ما تقدَّم في التخلص من البطالة وزيادة فرص العمل، وزيادة الناتج المحليّ، ومحو الأمية، ورفع مستوى العمالة المتعلمة والمحترفة، وتوفير العملات الأجنبية، وتنمية الاقتصادات الوطنية وتنميتها؟

اللسانيات التطبيقية والتخطيط اللغوي والاقتصاد:

لعلّ التخطيط اللغوي ورسم السياسات اللغوية يكون أَحْوجَ مجالات اللسانيات التطبيقية إلى الأنظار الاقتصادية الخالصة؛ ذلك أن التخطيط اللغوي في جوهره يقصد إلى حل المشكلات اللغوية والتحول عن أوضاع لغوية غير مرغوبة في المجتمعات البشرية.

ولما كانت الرغبة بالتحولات اللغوية تمثِّل تحوُّلاتٍ اجتماعيةً فلابد من دراسة طبيعة هذه التحولات من جميع جوانبها؛ فينظر إليها من حيث آثارها الاجتماعية والسياسية والدينية وكيفية تأثيرها في بنية المجتمع. ولما كانت هذه الجوانب لا تنفصل عن الجوانب الاقتصادية فإن أي تخطيط لغوي سليم ينبغي أن يقوم على أسس من الدراسة الاقتصادية الدقيقة؛ كأنما يتمثَّل المخطِّطُ السياسيُّ حساباتٍ اقتصاديةً معقَّدة تتحكم في إنجاز هذه التحولات أو الانصراف عنها؛ فليست هذه التحولات اللغوية المختلفة إلا مشروعات اجتماعية تحتاج مباركة المخطط اللغوي الذي يُبَشِّر بجدوى هذه التحولات ماديًا واجتماعيًا، أو ينفِّر منها ويحذِّر؛ وذلك كلُّه بحساب الربح والخسارة والجدوى.

ولا شك في أن الوضع الذي سُقْناه سابقًا إنما يمثِّل الصورة الطبيعية الاعتيادية لمن يرغبون في إحداث تحولات لغوية علمية ومقصودة وذات جدوى، أما التحولات التي تتبع من رؤى الهيمنة والتسلط والمصالح الضيقة فإنها أبعد ما تكون عن التفكير في الجدوى والمنفعة!

وتأسيسًا على ذلك كلِّه ينبغي النظر في أي عملية تَحَوُّل لغوي كبرى من منظور لساني اقتصادي خالص يُقدِّم أدلته وحساباته من الجدوى اللغوية والاجتماعية وانعكاساتها الاقتصادية. وهذه أمثلةٌ لتحولات لغوية قريبة حرَّكتها دوافع اقتصادية:

مَثَلٌ من روسيا:

كانت اللغة الروسية هي اللغة الرسمية للاتحاد السوفييتي ودول الكتلة الشرقية، ولما انهارت بدأت جمهورياتها بالانفصال عن الاتحاد السوفييتي. وقد ترتب على ذلك آثار اقتصادية كبرى أهمها التوجه نحو النظام الرأسمالي الغربي الذي تمثله الولايات المتحدة الأمريكية، واقترن بذلك رغبات شديدة في تعرُّف هذا النموذج وخلفياته الاقتصادية والثقافية، وذلك لا يكون إلا بالانفتاح على تعلم اللغة الإنجليزية، وهذا ما كان؛ وذلك كله على حساب اللغة الروسية التي تضاءلت منزلتها ولم تَعُد اللغة الأولى في روسيا وأوروبا الشرقية بالنظر إلى تراجُع الطلب عليها المترتب على تراجع مكانتها ومنزلتها في تلك المجتمعات.

مَثَلٌ من المغرب العرَبِيّ:

وهو يتقاطع مع المَثَل السابق على نحو آخر؛ فقد أدرك المغرب العربي أن الانغلاق على اللغة الفرنسية وثقافتها الفرنكفونية لا يواكب العصر، ويؤدي إلى حصر الاستفادة في الفرنسيين فحسب ولاسيما مع تفرُّد الولايات المتحدة بالهيمنة على العالم في صورة العولمة. لقد كان من المغرب العربي توجُّهُ لافِتٌ نحو الإقبالِ على اللغة الإنجليزية تعلُّمًا وتعليمًا.

مَثَلٌ من ماليزيا[6]:

أما في ماليزيا فإن العوامل الاقتصادية الخالصة تمثِّل محرِّكًا أساسيًا في التحول نحو اللغة العربية على المستوى الرسمي والفردي، وهي عوامل تتقاطع مع العوامل الدينية المشتركة؛ فقد بدأ الماليزيون يستشعرون ضرورة توثيق عرى التكامل والتعاون الاقتصادي مع البلدان العربية، وتهيئة الظروف السياحية الملائمة لاستضافة السياح العرب وذلك بتقديم دورات كثيرة ومتنوعة في إعداد الأدلاَّء السياحيين باللغة العربية.

مثل من تركيا:

وأما تركيا فإنما يحرِّكها للتوجه نحو العربية محرِّكان أساسيّان؛ أحدهما سياسي يتمثل في العودة إلى الاستناد إلى الخلفية الثقافية المشتركة مع العرب والمسلمين في مواجهة التعنُّت والمماطلة الأوروبية في ضم تركيا للاتحاد الأوروبي. والثاني اقتصادي مبني على السياسي؛ إذ يمثل الانفتاح على العالم العربي فرصة عظيمة للتبادل الاقتصادي مع العالم العربي، وأداة ذلك اللغة؛ وهذا ما يفسِّر ازدهار تعليم العربية في تركيا وتزايد الطلب عليها وما يترتب على ذلك من زيادة الإنفاق على تعليمها وتعلمها[7].

مَثَلٌ خامسٌ:

وهذا المثل طريف وفريد ويتمثل في ميدان كرة القدم؛ ذلك أن الأندية الأوروبية الشهيرة بدأت تؤسس لها روابط مشجعين في البلدان العربية وغيرها، وترتب على ذلك ضرورة مخاطبة هذه الجماهير بلغاتها؛ فكانت صفحة ريال مدريد تخاطب العرب بالعربية!! ثم نشر فريق بايرن ميونخ الألماني الشهير لقطات فيديو (يوتيوب) بعنوان " **البايرن يتحدَّثُ العربية**" في أثناء معسكرهم التدريبي في الدَّوحة مطلع 2016م؛ وإنما ذلك كله مرهون بأسباب اقتصادية خالصة تغذيها رغبة عارمة في زيادة أعداد المشجعين والمتابعين؛ فقد غدت كرة القدم إمبراطورية اقتصادية هائلة.

وهذه نماذجُ متفاوتة من التخطيط اللغوي الموجَّه بتوجيه اقتصادي خالص، وهي نماذجُ تتراوح بين مؤسسات رسمية كبرى (الدولة ومؤسساتها التربوية) ومؤسسات خاصة.

التخطيط اللغوي الاقتصادي... مَثَلٌ من تعريب التعليم

لعلَّ قضية التعريب وتعريب التعليم على التخصيص تمثِّل أهم قضايا اللغة العربية المعاصرة لارتباطها بجميع جوانب حياتنا ولاسيما مع التوجه نحو مجتمع المعرفة القائم على اقتصاد المعرفة. وبناء على ذلك كله فإن تعريب التعليم وما يرافقه من نشاطات علمية واجتماعية هو مركز جهود التخطيط اللغوي، وينبغي أن يكون كذلك لاقترانه بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلاد العرب.

ولا شك في أن للتعريب وجوهاً اقتصادية متعددة تَمَسُّ حياة الفرد والمجتمع القُطْريّ والمجتمع العربي على التعميم، وهذه الوجوه إنما تتجلى في المفاضلة الصريحة بين التعليم بالعربية والتعليم بالأجنبية[8].

فإذا تناولنا القضيةَ من زاوية فردية وجدناها تتجلى في نواحٍ كثيرة لا تكاد تستثني وجهًا من وجوه ممارسة اللغة واستعمالها في النشاط التعلمي وتلقي المعرفة. ولعله من المناسب أن نتخذ مثالاً طالبًا يمتلك

كفاياتٍ متوسطةً في اللغة الإنجليزية، وهو يَدْرُسُ علم الحاسوب؛ فما الذي يحتاجه من مُعيناتٍ وموادّ تعليمية مساندة ليتمكن من تجاوز المواد المقررة باللغة الإنجليزية؟

- أما أول الأمر فإنَّ الكتبَ التعليمية المقررة التي يدرسها الطالب مؤلَّفة أصلاً باللغة الإنجليزية، وينبغي استيرادها بكل ما ينطوي عليه الاستيرادُ من تكاليفَ إضافيةٍ يدفعها الطالبُ المتعلِّمُ ويكبِّدها أهلَهُ.
- وأول ما يتبادر إلى الذهن أن هذا الطالب محتاج إلى دوراتٍ لغويةٍ لتحسين كفاياته اللغوية الخالصة باللغة الإنجليزية، تلك الكفايات العامة التي تؤهله لضمان الحد الأدنى المقبول من الكفاية اللغوية العامة للتواصل مع نصوص اللغة الإنجليزية.
- ولعله يحتاج بعد ذلك إلى منزلة أرقى من الكفاية اللغوية بالإنجليزية؛ تلك هي منزلة الكفاية اللغوية المتخصصة التي تُمَكِّنُهُ من التواصل مع النصوص الإنجليزية المتخصصة في علم الحاسوب، وهي منزلة ينبغي أن تجعله قادرًا على فهم أحد تنوعات الكتابة الأكاديمية باللغة الإنجليزية.
- وفي كلتا الحالتين السابقتين فإنه لا مناص للطالب من اتخاذ أحد سبيلين لتحصيل الكفايتين المرومتين: إما أن يلتحق بدورات عامة ومتخصصة في مراكزَ تعتني بتكوين الطلبة لهذه الغايات، مثل المجلس البريطاني والمركز الأمريكي. وإما أن يتخذ مدرِّسًا خاصاً! وكلا الخيارين ينطوي على تكاليفَ اقتصاديةٍ مرتفعة تتجاوز ما يدفعه الطالب ثمناً لرسوم الساعات المعتمدة لمادة واحدة!
- ثم إن الطالب العربي مهما بلغ من إتقان الإنجليزية فإن كفايته بها تظل محدودة؛ لأنه ليس ناطقاً أصيلاً بها؛ ومِنْ ثَمَّ فإنه لا غنى له عن الاستعانة بالمعينات التعليمية الأخرى: معجم لغوي ثنائي (بالعربية والإنجليزية) حديثٍ يستعين به على تعرُّف معاني المفردات (العادية) الصعبة، وهو محتاج إلى عدد من المعاجم الاصطلاحية المتخصصة ثنائية اللغة في علوم الحاسوب. ولعل كثيراً من شركات حوسبة اللغات وإنتاج المعاجم الإلكترونية قد تنبهت لهذه الصعوبات التي يواجهها الطالب في تَلَمُّسِ معاني المفردات فأنتجت معجماتٍ إلكترونيةً لهذه الغايات! ومهما يكن فإن هذه المعاجم، إلكترونية أو ورقية، تمثل عبئاً مادياً إضافيًا يثقل كاهل الطلبة وعائلاتهم!

وليس كل ما تقدَّم ضمانة كافية للطالب العربي أن يتجاوز المادة المقررة بنجاح، أو بالنجاح المرغوب. فأهون الشَّرَّين أن ينجح الطالب في المادة ويجتازها، ولكنه يجد في منتهى الأمر أنَّ ذلك النجاحَ الذي حصَّله لا يخدمه في تحصيل مرتبة عليا في التحصيل العلمي، ولعله لا يساعده في إنجاز معدَّل تراكمي كافٍ! فليس ثمة مناصٌ للطالب من أن يعيد المادة أملاً في ترقية تحصيله العلمي!

وأما شَرُّ الأَمْرَينِ فأنْ يفشل في اجتياز الحد الأدنى المقرر للنجاح وتجاوز المادة. وليس أمامه هنا إلا طريق واحد؛ أن يعيد دراسة المادة ثانية! وقد لا تساعده كفاياته اللغوية والمعرفية التخصصية فيعيدها مرة ثالثة! ويكون على الطالب نفسه، إنْ كان يعمل ويعيل نفسه، أن يدفع ثمن مادة واحدة ثلاث مرات؛ كأنما درسَ ثلاث موادَّ مُخْتلفة، أو أن يكلف أهله هذا الثمن الباهظ! وفي ذلك هَدْرٌ أيما هَدْرٍ للطاقة والجهد والمال.

فإذا كانت هذه حالُ طالبٍ يمتلك كفاية متوسطة باللغة الإنجليزية، فكيف بمن لا يمتلك الحد الأدنى من هذه الكفاية!

أما على المستوى الجَمْعِيّ فإنَّ الهَدْرَ وضياعَ الطاقةِ والجُهْد يكون أضعافًا مضاعفةً في بلد واحدٍ؛ فكيف بالبلاد العربية كلها! وبيان ذلك الهدرِ آتٍ:

- وأول ما يكون من ذلك أن البلاد العربية تتكلف مبالغَ هائلة في شراء المعرفة ومنتجاتها، فالتعليم بلغة أجنبية يقتضي أن تستورد البلادُ العربيةُ الكتبَ والمعاجمَ والمُعيناتِ التعليميةَ الأخرى المساندةَ.

- ثم إنَّ كثيراً من المؤسسات التعليمية والحكومية تستعين بخبراءَ أجانبَ لإنجاز التعليم على الوجه المُرْتضى؛ فقد تستقطب الحكومات العربية خبراءَ أجانبَ لتدريب عناصر المؤسسات التعليمية الوطنية على استعمال المناهج ووسائل المعرفة الأخرى الموضوعة باللغة الأجنبية، وما يستتبع ذلك من تطوير مستمر للعناصر البشرية الوطنية، نظير مبالغ هائلة تُستوْفى بالعملات الأجنبية.
- وقد تحتاج المؤسسات التعليمية الوطنية إلى متخصصين باللغة الإنجليزية أو الفرنسية لإنجاز التعليم على خير وجه؛ فلا يكون أمامها إلا أحد أمرين: أولهما استدراج متخصصين أجانب مقتدرين ومتمرسين على استعمال الكتب الأجنبية وما يرافقها من وسائل أخرى. والثاني إيفاد الكفاءات المحلية، على نحو دائم، لترقية الأداء المهني والتعليمي باللغة الأجنبية. وهما خياران مكلفان جدًا!
- ثم إنَّ إقرار التعليم باللغة الأجنبية يؤدي إلى علاقة مختلّة بين المُنْتِج والمُستَهْلك؛ فالبلاد العربية تظل محتاجة إلى معايير الجودة والإتقان والخبرة والاختبارات الدولية، وشهادات الاعتماد، وغير ذلك مما لا يمتلكه إلا المُنْتِجُ الأصلي، وهكذا يجسد التعليم بالأجنبية تبعية معرفية تستدعي نفقاتٍ هائلةً ودائمةً.
- ويزيد من هذا التوجه الاستهلاكي أنَّ كثيراً من الكتب المستوردة تفقد صلاحيتها بعد الاستعمال الأول؛ كأنما قُرِّر مُسبَقاً أنْ تُستَعْمَلَ لمرةٍ واحدة؛ إذ غالباً ما تُنْتِجُ دور النشر طبعاتٍ جديدةً بألوان جديدة، وبإضافات سطحية تجعل من الطبعة السابقة "غير صالحة للاستهلاك البشري"! وفي هذا من الاستنزاف ما فيه من الثروات العربية الهائلة.

وتفضي بنا الحقائق السابقة إلى واقعٍ صادمٍ لا نستفيقُ منه إلا على سؤالٍ مباشرٍ مفاده: **هل ثمة جدوى اقتصاديةٌ لتعريب التعليم؟ وكيف يكون ذلك؟**

يظهر مما سبق أن العرب ينفقون أموالاً طائلة نتيجة الاعتماد على مصادر المعرفة المنشورة باللغة الأجنبية واستيرادها؛ فكيف السبيل إلى التخفف من أعباء الاستيراد وتبعاته التي تستنضب ميزانياتِ البلدان العربية! لعل الإجراءات التالية تمثل تدابير رشيدة لمعالجة ذلك الواقع[9]:

- إن أول ما يكون من إجراءات التخفف من هذه التبعية العلمية وتبعاتها الاقتصادية هو التخلص من حالة الاستهلاك إلى حالة الإنتاج. وإذا كان هذا التحول ليس مُيَسَّرًا بهذه السرعة؛ أن ننتقل من دول مستهلكة للمعرفة إلى منتجة لها في يوم وليلة، فإنَّ هذا التحول يبدو أيسرَ في مجال التعليم على وجه التخصيص؛ إذ يمكن لنا أنْ نبدأ بترجمة الكتب العيون ذات السمعة العلمية الرائجة أولاً، ويمكن ثانياً البدء بتأليف كتب عربية تمثل حصيلةَ ما خبره الأكاديميون وأساتذة الجامعات العربية من علوم مختلفة وغيرها لتكون بمتناول أيدي الطلبة العرب في أوقات قياسية؛ وإنما نستلهم بذلك تجربة العرب والمسلمين الحضارية التي بدأت بالترجمة قبل تَمَثُّل العلوم وهَضْمها ثم إنتاج المعرفة الجديدة.
- وينتهي تعريب التعليم شيئا فشيئا إلى إثراء المحتوى العلمي العربي، وهو إثراء يتناسب عكسيًا مع المحتوى المعرفي الأجنبي؛ كلما زاد المحتوى المعرفي العربي قلَّ الاعتماد على المحتوى الأجنبي وزادت الاستفادة من المحتوى العربي، وزادت فرص توظيفه واستثماره.
- يترتب على البدء بتعريب التعليم تبعاتٌ اقتصاديةٌ مهمة يغفل عنها كثيرون أو يتغافلون، ولعل أهم هذه التبعات تقليص الاعتماد على الكتاب الأجنبيّ المستورَد، ويستتبع ذلك بالضرورة تقليص حجم الإنفاق على استيراد الكتب الأجنبية، وادّخار تلك المبالغ الهائلة من العملات الأجنبية داخل البلاد العربية واستخدامها في الاستثمار المحليّ أو العربيّ.

- ومن تلك التبعات والنتائج أنَّ تعريب التعليم سيوفر فرصَ عملٍ هائلةً في البلاد العربية، ولعل أهم هذه الفرص تظهر في المجالات التالية: الترجمة، والتحرير والتدقيق والمراجعة اللغوية، وتدريس العلوم بالعربية، والوراقة وفنيات الطباعة والتصميم والإخراج بالعربية، وإنتاج البرمجيات التعليمية وبرمجيات معالجة اللغة العربية على تنوعها، والخدمات المساندة كالنقل والتحميل والنشر والتوزيع...إلخ. لقد انتهى سكوت مونتغمري إلى أن تعليم اللغة الإنجليزية صار صناعة هائلة؛ يقول: " ففي العام 2010 أصبح العمل في تعليم اللغة الإنجليزية نفسه صناعة عالمية بلغت خمسين مليار دولار"[10]. **فكم يا ترى نصيب العرب من هذه المليارات الخمسين؟**

وحقيق بهذه الإجراءات أن تفضي إلى نتائجَ مهمةٍ لا يمكن نُكرانُها، ومنها[11]:

- تقليص الإنفاق بالعملات الأجنبية على الكتب التعليمية والمواد المساندة المستوردة، وما يتصل بذلك من برامج تدريبية ودورات تأهيلية ينفذها خبراء أجانب، وتحويل ذلك الإنفاق إلى رأسِ مالٍ محليٍ يُدَوَّر ويُسْتَثْمَرُ في البلاد العربية.
- توفير فرص عمل هائلة وتقليل نسبة البطالة في البلاد العربية، ولاسيما في البلاد العربية التي ترتفع فيها نسبة الأمية.
- زيادة معدل دخل الفرد والدخل القومي.
- تنشيط الاقتصاد المحلي والعربي بقطاعاته كافة: العمال والمهنيون المحترفون، والفنيون، والعلماء، والخبراء، والأكاديميون، والمترجمون، والصحافيون، والمدرِّسون.....إلخ.
- استثمار الوقت والجهد وما يترتب على ذلك من وقف الهَدْرِ المادي والمعنوي؛ ذلك أن ما يُهْدَرُ من الوقت لو قُدِّر مالياً لكان بالمليارات.
- ولعل ما سبق كله يفضي إلى تأثيرات اجتماعية مهمة تتمثل في التكامل الاقتصادي العربي؛ ذلك أن الحاجة إلى خبراء عرب سيكون أقلَّ تكلفة من الخبراء الأجانب من نواحٍ كثيرة أهمها أن الخبير العربي سيأتي إلى مجتمع يعرف لغته وثقافته، وذلك كله يسهم في الأمن الثقافي وتثبيت الهوية الثقافية العربية الإسلامية التي تشهد تهديدات خطيرة ومصيرية أهم أسبابها العمالة الوافدة ممن ينتمون إلى ثقافات مباينة لثقافتنا وأعرافنا وتقاليدنا!!

وهكذا فإن الحقائق السابقة تمثِّل مقدماتٍ تأسيسيةً أو بياناتٍ أوليةً ينبغي أن يستحضرها المخطِّطُ اللغوي، ويساندها حسابات دقيقة ينجزها خبراء اقتصاديون محترفون في حساب الجدوى الاقتصادية الدقيقة للتعليم باللغات الأجنبية مقارنة بالتعليم باللغة العربية. وجدير بهؤلاء وهؤلاء أن يجترحوا أسئلة اقتصادية دقيقة تكون الإجابةُ عنها القولَ الفصلَ في التوجه نحو تعريب التعليم.

وأُقدِّرُ أنَّ من هذه الأسئلة:

- ما معدل تكلفة دراسة كل تخصص علمي للطالب الجامعي الواحد؟
- ما تكلفة تعلُّم الطلاب العرب باللغات الأجنبية سنويًا؟
- ما تكلفة تعلُّم الطلاب العرب باللغات الأجنبية لكل فوج دراسي؟
- ما معدل تكلفة دراسة طالب عربي الطب، مثلاً، في جامعة أجنبية؟
- ما مقدار ما تستورده البلاد العربية من كتب ومعينات تعليمية باللغات الأجنبية؟
- ما معدَّل الرواتب والمكافآت التي تدفعها الجامعات والمؤسسات العربية للأساتذة والخبراء والمدربين الأجانب؟

- ما مقدار الهدر الناتج عن إعادة الطلبة لموادّ علمية باللغة الأجنبية ماديًا ومن الوقت والجهد؟
- .....إلخ.

ولا شك في أن الأسئلة المتقدمة تقتضي أسئلة مقابلة يطرحها تعريب التعليم:

- ما معدل تكلفة دراسة الطالب الجامعي الواحد باللغة العربية؟
- ما مقدار تكلفة تعلُّم الطلاب العرب باللغة العربية سنويًا؟
- ما متوسط الإنفاق على الكتب والمواد التعليمية المستوردة؟
- ما المعدَّل العام للإنفاق العربي على التطوير المهني باللغات الأجنبية؟
- ما مقدار الوفر الذي يحققه التعليم باللغة العربية؟
- كيف يسهم تعريب التعليم في خلق قوى عربية عاملة متمكنة معرفيًا؟
- ما تأثير وجود قوى عربية عاملة متمكنة معرفيًا في الإنتاج وجودته؟
- ما انعكاسات تعريب التعليم على صناعة النَّشر العربي الورقي والإلكتروني؟ وما هي فرص الاستثمار الخارجي في هذا القطاع؟

ومن أسئلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية:

- كيف يسهم تعريب التعليم في إشاعة المعرفة ونشرها؟ وكيف يسهم نشر المعرفة في مكافحة الأمية في العالم العربي؟ وما تأثير انخفاض معدل الأمية في الاقتصاد العربي إنفاقًا وإنتاجاً؟
- كيف يسهم تعريب التعليم في التنمية الاقتصادية؟
- ما مدى إسهام تعريب التعليم في الناتج المحلي والقومي العربي؟
- ما مقدار فرص العمل التي سيوفرها تعريب التعليم؟ وما أثر ذلك على مؤشِّرات البطالة ومؤشرات التنمية؟
- كيف تُسهم فرص العمل الناجمة عن تعريب التعليم في رفع مستوى معيشة الأسر العربية ذات الدخل المحدود؟
- ما مدى الاستثمار في إنتاج الكتاب والبرمجيات العربية؟
- ما آثار تعريب التعليم في تنمية المجتمعات العربية المحلية؟

ولعل هذه الأسئلة ومثلها مئات الأسئلة تكون أساسًا علميًا ناجحًا في التخطيط اللغوي السليم المسنود بأدلة علمية يقدِّمها خبراء في الاقتصاد والتنمية ومجتمع المعرفة.

خاتمة

نستصفي بالقول:

إن تعريب التعليم يُسْلِمُ إلى تسيير عجلة اقتصادات الدول العربية؛ إذ يوفِّر فرصَ عمل هائلةً، ويَحُدُّ من البطالة، ويقلص العمالة الوافدة، ويزيد من حجم التكامل الاقتصادي والمهنيّ العربي اعتمادًا على كفاءات مهنية عربية تتحدث لغة مشتركة، ويقلِّص حجم النفقات الهائلة المنفقة في استيراد المعرفة، تلك النفقات التي تسهم في تحريك عجلات اقتصادات الدول الكبرى المُنْتِجة للمعرفة.

وبذلك كله تقف اللسانيات الاقتصادية التطبيقية وتمثيلها في التخطيط اللغوي على قمة المجد حين تسهم في تقديم حلول ناجحة وناجعة لأهم مشكلات العصر الاجتماعية: البطالة، والجهل، والفقر، والتبعية المعرفية...!! وذلك كلُّه لا يكون إلاَّ بأنْ تحميها إراداتٌ قوية تُجَسِّدها قرارات سياسية نافذة تتبنى سياسة

لسانية اقتصادية تُواكِبُ الخطاب المعاصر والتوجهات الاقتصادية الغالبة؛ ومؤدى ذلك أن يُنْظَر إلى العربية بوصفها مكوِّنًا أساسيًا من رأس المال البشري العربي، وبوصفها مصدر دخل لا يفترق كثيرًا عن الموارد الطبيعية العربية، وسِلْعَةً لا بد أن يُرَوَّجَ لها على نحو علمي دقيق، وأن يكون ثمة قوانين وقواعد تحمي هذه السِّلْعة وتغري المُستَهْلِكَ العربي بها وبجدواها.

الهوامش

1 – يعدُّ كتاب فلوريان كولماس "اللغة والاقتصاد" أهمَّ كتاب في الموضوع، ولعله الكتاب الوحيد المتكامل الذي يتناول وجوه تعالق اللغة والاقتصاد. ومزيد من تحليل علاقة اللغة العربية بالاقتصاد في كتاب نهاد الموسى: اللغة العربية في العصر الحديث، ص117–126.

2 – جلين وليامز، **اقتصاد المعرفة.. اللغة والثقافة**، ترجمة جبريل بن حسن العريشي، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2013، ص64–67، 122، 143.

3 – وليد العناتي، العربية لغة للمعرفة. **تعريب التعليم ومنزلته في بناء مجتمع معرفة عربي**، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد81، العدد1، 2006، ص1–48.

4 - David Crystal, (1981),*Directions in Applied linguistics*, Academic press Inc, London, p:5.

5 – ميشيل مكارثي، **قضايا في علم اللغة التطبيقي**، ترجمة: عبد الجواد توفيق محمود، ط1، المشروع القومي للترجمة،المجلس الأعلى للثقافة، الكتاب 800، مصر، 2005، ص19–20.

6 – نهاد الموسى، نهاد الموسى، **اللغة العربية في العصر الحديث**، ط1، دار الشروق، عَمَّان، 2007، ص24–25.

7 – لا تكاد تجد جامعة في تركيا تخلو من قسم للغة العربية والإلهيات (علوم الشريعة)، وكثير من هذه الأقسام يرعاه نظام الوقف المعمول به في تركيا.

8 – وليد العناتي، **العربية في اللسانيات التطبيقية**، ط1، دار كنوز المعرفة، عمان،2012، ص136–142.

9 – وليد العناتي، **العربية في اللسانيات التطبيقية**، ط1، دار كنوز المعرفة، عمان،2012، 139–140.

10 – سكوت ل. مونتغمري، هل يحتاج العلم إلى لغة عالمية؟ اللغة الإنجليزية ومستقبل البحث العلمي، ترجمة فؤاد عبد المطلب، سلسلة عالم المعرفة، الكتاب 419، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2014، ص44.

11 – وليد العناتي، **العربية في اللسانيات التطبيقية**، ط1، دار كنوز المعرفة، عمان،2012، ص141–142.

CONFLICT OF INTERESTS
There are no conflicts of interest

المصادر والمراجع:

1. أحمد شيخ عبد السلام، **مقدمة في علم اللغة التطبيقي**، ط2، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، 2006.
2. أحمد مختار عمر، **أنا واللغة والمجتمع**، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2002.
3. أ. روبرت. ل. كوبر، التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي، ترجمة خليفة أبو بكر الأسود، مجلس الثقافة العام، ليبيا، 2006.
4. إيمان عبد المنان خالد، **اللغة العربية والاقتصاد...دراسة في الجدوى الاقتصادية**، رسالة ماجستير مخطوطة، جامعة البترا، الأردن، 2014.
5. جلين وليامز، **اقتصاد المعرفة.. اللغة والثقافة**، ترجمة جبريل بن حسن العريشي، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2013.
6. جيمس. و. طوليفصون، **السياسة اللغوية....خلفياتها ومقاصدها**، ترجمة محمد خطابي، ط1، مؤسسة الغني، الرباط، 2007.
7. ديفد كريستال، **اللغة والإنترنت**، ترجمة أحمد شفيق الخطيب، ط1،منشورات المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة في مصر، الكتاب:982،، 2005.
8. ساري حنفي وريفاس أرخانيتس، **البحث العربي ومجتمع المعرفة.. رؤية نقدية جديدة**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2015.
9. سعد بن هادي القحطاني، **التعريب ونظرية التخطيط اللغوي؛ دراسة تطبيقية عن تعريب المصطلحات في السعودية**، ط1، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.
10. سكوت ل. مونتغمري، **هل يحتاج العلم إلى لغة عالمية؟ اللغة الإنجليزية ومستقبل البحث العلمي**، ترجمة فؤاد عبد المطلب، سلسلة عالم المعرفة، الكتاب 419، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2014.
11. عبد السلام المسدي، **اللسانيات وأسسها المعرفية**، الدار التونسية للنشر، تونس، 1986.
12. عبد القادر الفاسي الفهري، **السياسة اللغوية في البلاد العربية**، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، بيروت، 2013.
13. فلوريان كولماس، **اللغة والاقتصاد**، ترجمة أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة، العدد263، الكويت، 2000.
14. فواز عبد الحق، **دور التخطيط اللغوي في رسم سياسة اللغة العربية للناطقين بغيرها**، سجل المؤتمر العالمي لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، معهد اللغة العربية، جامعة الملك سعود، 14–1430/11/15هـ/ 2–2009/11/3.
15. قاي كوك، **علم اللغة التطبيقي**، ترجمة يوسف بن عبد الرحمن الشميمري، ط1، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، 2008.
16. لويس جان كالفي، **حرب اللغات والسياسات اللغوية**، ترجمة حسن حمزة، ط1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2008.

17. ليا ليتوسيليتي (محررة)، **مناهج البحث في اللسانيات**، ترجمة صالح بن فهد العصيمي، معهد الملك عبد الله للترجمة والتعريب، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1435 ه.
18. المجلس الأعلى للغة العربية ووزارة الثقافة الجزائرية، **الطريق إلى مجتمع المعرفة وأهمية نشرها باللغة بالعربية**، منشورات المجلس، الجزائر، 2008.
19. محمد مراياتي، **تعليم العلوم والتكنولوجيا باللغة العربية وتأثيره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة**، بحث منشور على الشابكة دون توثيق.
20. محمود إسماعيل صالح، **الحاسوب والبحث اللغوي... المدونات اللغوية نموذجًا**، ط1، منشورات كرسي بحث صحيفة الجزيرة للدراسات اللغوية الحديثة،جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، الرياض، 2012.
21. مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز لخدمة اللغة العربية،**الاستثمار في اللغة العربية**،ط1،الرياض، 2015.
22. ميشيل مكارثي، **قضايا في علم اللغة التطبيقي**، ترجمة: عبد الجواد توفيق محمود، ط1، المشروع القومي للترجمة،المجلس الأعلى للثقافة، الكتاب 800، مصر، 2005.
23. نبيل علي ونادیا حجازي، **الفجوة الرقمية: رؤية عربية لمجتمع المعرفة**، سلسلة عالم المعرفة، العدد 318، المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت،2005.
24. نبيل علي، **العقل العربي ومجتمع المعرفة**، سلسلة عالم المعرفة، العدد 369، المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت،نوفمبر 2009.
25. نبيل علي، **العقل العربي ومجتمع المعرفة**، سلسلة عالم المعرفة، العدد 370، المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت،ديسمبر2009.
26. نهاد الموسى، **اللغة العربية في العصر الحديث**، ط1، دار الشروق، عَمَّان، 2007.
27. هارالدهارمان، **تاريخ اللغات ومستقبلها...عالم بابليّ**، ترجمة سامي شمعون، ط1، المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث، الدوحة، 2006.
28. وليد العناتي، **العربية لغة للمعرفة.....نحو بناء مجتمع معرفة باللغة العربية**، مجلة البصائر، عمادة البحث العلمي بجامعة البترا الأردنية، المجلد التاسع، العدد الثاني، 2005.
29. وليد العناتي، **تعريب التعليم ومنزلته في بناء مجتمع معرفة عربي**، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد81، العدد1، 2006، ص10–48.
30. وليد العناتي، **أسهم العربية في السوق اللغوية**، مجلة أفكار، وزارة الثقافة الأردنية، العدد217،2006.
31. وليد العناتي، **الترجمة إلى العربية ومنزلتها في نشر المعرفة**، مجلة أطلس العالمية للبحوث والدراسات،المجلد الثاني/العدد الأول، 2007.
32. وليد العناتي، **ريال مدريد يتكلم العربية**، مجلة أفكار، وزارة الثقافة الأردنية، العدد: 277، 2012.
33. وليد العناتي، **العربية في اللسانيات التطبيقية**، ط1، دار كنوز المعرفة، عمان،2012.
34. David Crystal, (1981),*Directions in Applied linguistics*, Academic press Inc, London.
35. Nicolas Coupland(edi), (2010),*The Handbook of Language and Globalization*, Blackwell, United Kingdom.
36. Jacques Maurias & Michael A.Morris (editors), 2003, *Languages in a globalising World*, Cambridge: Cambridge University Press.